أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر

القاهرة ١٩- ٢٠ نوفمبر٢٠٠٥

عرض: سامية جبر شوشان *

لاشك ان قضية الاستثمار فى مصر تمثل محور اهتمام كل من صانعى السياسة الاقتصادية والدراسات الاكاديمية على حد سواء ، وان زيادة حجم الاستثمارات يعد هدفا جوهريا فى حد ذاته، واختيار القطاعات والانشطة التى يتم توجيه هذه الاستثمارات اليها يجب ان يحظى بنفس الاهتمام بما يتسق مع أهداف التنمية وأولوياتها ويضمن كفاءة استخدام الموارد ، ويتجنب الهدر فى صورة طاقات عاطلة ويحدث ذلك نتيجة عشوائية قرارات الاستثمار وتضاربها بسبب غياب رؤية واضحة لهذه الاولويات.

لذا عقد مؤتمر أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر خلال الفترة من ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ فى مقر معهد التخطيط القومى - بالقاهرة ، بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة بالقاهرة ، وقد تضمن مناقشة عامة حول الصناعة وقضايا الاستثمار ، فى خمس جلسات تضمنت عدة محاور تتمثل فيما يلى:

١- ملامح السياسة الصناعية المصرية منذ بداية الاصلاح الاقتصادى

٢- مشاكل ومعوقات الاستثمار الصناعى.

٣- أولويات الاستثمار الصناعى فى اطار استراتيجية طويلة الاجل

* د. سامية جبر شوشان- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط- معهد التخطيط القومى.

٤- دور الدولة فى تحفيز الاستثمار المحلى والاجنبى وفقا لأولويات الاستثمار

٥- اعتبارات البعد الاقليمى والدولى فى خلق فرص ومجالات الاستثمار فى مصر.

وقد تضمن المؤتمر ست جلسات ، بخلاف الجلسة الافتتاحية بدأت الجلسة الاولى بعرض ثلاث ورقات بحثية قدم الأولى منها الاستاذ عادل العزبى حول : **الصناعة المصرية : المعوقات والتحديث والتحديات** ، موضحا فيها حقائق أزمة الصناعة فى مصر من تكاسل حركة النقود، أزمة عدم ثقة، اقتصاد المحاكاة ، التوسع العشوائى، الصورة الذهنية السلبية، نقص ثقافات الانتاج والإتقان والتصدير والانتماء ، والإفراط فى الفردية .

وأوضحت الورقة البحثية المحاور القائمة عليها الصناعة من الإتقان أو ما نسميه الجودة فكان عام ١٩٩٧ .. عام الصناعة المصرية ، والجودة ، وتوفير الحماية للمستهلك، كما أطلق عليه، وكما أوضحت القدرات والملكات التسويقية والقدرة على النفاذ للأسواق خارجيا وداخليا "محليا"، وعدم وجود مؤسسات وشركات تسويق متخصصة .

كما استعرضت الورقة التحديات والمعوقات بالاشارة الى التحدى النفسى ، التحديات التراكمية ، تحديات أساليب الانتاج والتكنولوجيا، المعوقات الانتاجية،المعوقات الإدارية والتمويلية ثم التحديات الخارجية والاقليمية،

و عن اهمية التحديث، وبمن يبدأ التحديث ، هل يبدأ بمصانع مؤهلة للاستمرار أم بمصانع قابلة للنمو وتوليد الأرباح .. أم بمصانع لديها مقومات تؤهلها لساحة المنافسة والقدرات التصديرية ، ولدى أصحابها المقدرة المالية "والكفاءة الإدارية وقدرة صاحب العمل على الالتزام ؟ كما أشارت الورقة إلى كيفية التحديث، هل يبدأ بتحديد الهدف لكل وحدة وبتواجد المادة داخل الوحدة الانتاجية ليكون التأهيل والتدريب على الواقع وربط تتابع مراحل عمليات الانتاج والتصنيع. فالعبرة ليست بالعدد وانما بالنتائج .

وحول الهدف من التحديث ، اشارت الى عصرنة الدولة وبداية التحديث بالمدرب والمتدرب ومايجب ان يتوافر فيهما، ودور المتلقى وما هى المحصلة الفعلية على ارض الواقع فى ذلك المجال كذلك أشارت الورقة الى دور الشركات الاستشارية الاجنبية التى تأخذ شكل العالمية فى مصر حيث ارتأت أنها لم تكن إيجابية بكل المقاييس من حيث الأداء والمحصلة النهائية على ارض الواقع فضلا

عن الوسائل التى قد يستخدمونها لزيادة التكاليف تحت دعوى النفقات دون وجه حق .

وفى الحقيقة اننا فى مصر فى حاجة الى تنفيذيين أكثر من حاجتنا الى استشاريين بحيث يكون هؤلاء التنفيذيون داخل خطوط الانتاج يدربون ويراقبون العاملين ، وقد نجح هذا الاسلوب فى بعض المصانع التى استجلبت مثل هؤلاء التنفيذيين من دول الشرق الاقصى .

وتساءلت الورقة البحثية عن امكانية تحقيق شعار صناعة مصرية بدلا من صنع فى مصر ، وهل نحن فى حاجة الى تعويم الصناعة المصرية؟ ، وهل نعلم ان المأزق حاد ويتطلب فكرا وفهما وقدرة على التعامل مع آليات العصر؟ ، وهل يمكن تبنى مفهوم التكامل الصناعى العربى ؟ وهل نحن قادرون على الاحتشاد قبل الإقلاع؟ وهل آن الاوان لنحقق إصلاحا مؤسسيا وسياسات وخطوات تنفيذية حقيقية؟

أما الورقة الثانية فى الجلسة الأولى ، فكانت بعنوان: **الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر** قدمتها الدكتورة اميرة حسب الله محمد حيث اشارت فى البداية الى مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما ، فى مشروع مقام فى اقتصاد آخر ، ووفقا للمعيار الذى وضعه صندوق النقد الدولى، وأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر.

كما استعرضت الورقة تطور حركة الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر والاطار التشريعى الحاكم للاستثمار الذى عمل على تشجيع الاستثمار المحلى والاجنبى فتم من خلاله تجميع كافة الحوافز والاعفاءات للتيسير على المستثمرين وتحديد المجالات التى تمكنهم من الاستفادة من هذه الحوافز ، وكذا دور السياسات الاقتصادية الكلية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر .

كما استعرضت الورقة معوقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، بعد استبعاد المشاكل التى تم التغلب عليها مؤخرا ومنها: تفشى البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية، طول اجراءات التقاضى وارتفاع تكلفتها، تعدد القوانين والقرارات الاقتصادية وتضاربها، عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية وعدم دقتها، عدم كفاءة وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية، عدم تلبية نظم التعليم لا سيما التعليم الحرفى لمتطلبات سوق العمل، ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى والتكنولوجى،

انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية وارتفاع أسعارها ، عدم توافر مراكز وقنوات التسويق وعدم فاعليتها ، ارتفاع تكلفة الائتمان وصعوبة الحصول على قروض بشروط ميسرة، ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات الاستثمارية نظرا لتعدد الرسوم اللازمة لتسجيل واشهار المشروع الاستثمارى بالاضافة الى تكلفة شراء الاراضى مما يرفع من التكلفة الكلية للمشروع، عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبى فى مصر ، الذى يتمثل فى عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار الاجنبى المباشر داخل مصر وخارجها حيث يتصف المناخ العالمى بالمنافسة الشديدة لجذب هذه الاستثمارات .

كما توصلت الباحثة الى عدة مقترحات لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر لمصر من أهمها الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ، مع توفير المعلومات والبيانات عن الاقتصاد المصرى والتحديث الدائم للخريطة الاستثمارية لمصر ، وتشجيع التطور التكنولوجي وزيادة ميزانية تطوير مراكز البحوث.

أما الورقة الثالثة والتى استعرضتها الدكتورة ايمان محمد أحمد ، فقد كانت بعنوان : **تصور لملامح خريطة إقليمية للاستثمارات الصناعية فى مصر** ، حيث قامت بتعريف الميزة التنافسية على أنها مجموعة المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التى تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين، هما إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون وتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها ، وكذلك الأهمية النسبية لقطاع الصناعة على مستوى المحافظات ، وذلك بهدف تعريف المستثمر المحلى والأجنبى بفرص الدخول فى صناعات ذات قيمة مضافة عالية ومطلوبة فى السوق العالمى وتساهم فى دعم ورفع المستوى التكنولوجى فى قطاع الصناعة و أيضاً رفع الكفاءة الاقتصادية والطاقة الانتاجية للاقتصاد. ثم تطرقت الورقة الى تحديد اسباب ضعف تدفق الاستثمارات فى الاقتصاد المصرى بالنظر إلى الحجم المطلوب لتمويل الاستثمارات المحلية التى لم تستطع المدخرات المحلية تمويلها ،أو إلى حجم التسهيلات والاعفاءات التى قدمتها ، أو حتى بالنسبة لحجم رؤوس الأموال الذى تدفقت إلى دول أخرى مثل بعض دول جنوب شرق آسيا ، أو المناطق الصناعية الحرة فى الصين، أو بعض الدول العربية مثل دبى وتونس.

كما ركزت الورقة على وضع تصور لملامح خريطة إقليمية صناعية فى مصر قائمة على الصناعة التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية والصناعات التى دخلت ضمن اطار الاتفاقيات التى عقدتها مصر مع الدول والتكتلات الاقتصادية. حيث اشارت الى أنه مازال الهيكل الصناعى فى

مصر يعتمد على صناعات ذات ميزة نسبية، مع ظهور اختلال فى هيكل صادرات السلع نصف المصنعة وتامة الصنع لذلك حققت الصادرات ذات المزايا النسبية نسبة عالية فى هذا الهيكل ، وظهور علاقة ارتباط قوية بين زيادة القدرة التنافسية للصناعة وزيادة جذب الاستثمار المحلى والاجنبى .

وأوصت الورقة البحثية بوضع استراتيجية واضحة ودقيقة لاعادة هيكلة قطاع الصناعة واعطاء الاولوية للصناعات التى تعمق التكامل الصناعى والاقليمى، وأن تضمن نوعية الأنشطة الصناعية التى تتناسب والاقتصاد فى كل مرحلة ، والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على نشرها بين المحافظات ، ودور قطاع الصناعة في السوقين المحلى والخارجي ، ووضع تصور للمستوى التكنولوجى لكل مرحلة داخل هذه الاستراتيجية مع الاخذ فى الاعتبار البعد المكانى للاستخدامات الاستثمارية، ونمطية بعض المواقع ذات الطابع الاستراتيجى فى اقامة ركائز ذات طبيعة خاصة أو ذات توجه تصديرى فى المناطق الصناعية الجارى تنفيذها ، والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الاقاليم والتخفيف من ظاهرة الاستقطاب الحضرى.وتعميق التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية وربطها بالصناعات الاستراتيجية مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس.، و دعم استراتيجية العناقيد الصناعية في مصر وذلك لزيادة القدرة التنافسية وزيادة علاقات التشابك الصناعى ، وذلك من خلال الدعم المالى والفنى ، والتكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة كشريك للصناعات الكبيرة ووضع استراتيجية لعلاج المشكلات التى تعانى منها الصناعات العنقودية فى مصر، مع توافر مراكز التدريب والبحوث لرفع المستوى التكنولوجي والابتكارات فضلا عن تعزيز التعاون بين معاهد البحث والمنتجين وتوفير شبكة معلومات وبيانات عن الموردين المحليين، والخدمات المساعدة . ، والدخول فى مجال الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى العالى من خلال جذب الاستثمار الاجنبى المتخصص فى هذا المجال ويساعد وجود المناطق الصناعية الحرة والمناطق ذات الطبيعة الخاصة فى تسهيل انتاج هذه الصناعات فى مصر.

أما الجلسة الثانية فقد خصصت لاستعراض أربع ورقات قدم الورقة الاولى الاستاذ عيسى فتحى عيسى، والمعنونة "**حول البورصة والقطاع الصناعى : كيف يستفيد كل منها من الآخر**"، موضحا فيها وظائف سوق الأوراق المالية كيفية أداء الدور التمويلى ، ودور الخصخصة فى تنشيط البورصة مع التركيز على خصخصة القطاع الصناعى و حصيلة الخصخصة و تقييم استخدام حصيلة الخصخصة والإصدارات الصناعية المقيدة بسوق الأوراق المالية و مركزها النسبي بين قطاعات النشاط

الاقتصادى المقيدة .

تطرح الورقة التساؤل حول البورصة و القطاع الصناعى من أفاد الآخر ، حيث اشارت الى حرص البورصة على ادائها لدورها التنموي من خلال أداء الدور التمويلى، ويتطلب ذلك تفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال فى تنظيم و تنمية سوق رأس المال ، وتقوم الحكومة بدور المنظم بأن تضع أجنده توضح فيها ما يجب خصخصته وما لا يجب فى ضوء تصور استراتيجى لكافة القطاعات ، وحدود التملك و الاستحواذ للمصريين والأجانب ، والاستخدام الرشيد لحصيلة الخصخصة فى استثمارات جديدة يعاد بيعها ثم استثمار الحصيلة مرة أخرى.

وحتى لا تصبح البورصة وسيلة تسلل مستثمرين غير مرغوب فيهم ، اكدت الورقة على ضرورة إنشاء كيان له استقلالية و صلاحية إبداء الرأى فى الشركات محل الاستحواذ بصرف النظر عن كونها عامة أو خاصة . فالأمن القومى يخص الجميع و الاستحواذات المهمة يجب عرضها على السلطة التشريعية لا قرارها .

وركزت الورقة على اهمية دخول البنوك فى شراكة مع المشروعات الطالبة لتمويل مصرفى بحيث تتوزع مواردها المعدة للإقراض ما بين الاستثمار والإقراض و تشترط طرح نسبة للشركة طالبة التمويل فى البورصة كطرح عام بنسبة ٣٠ ٪ من أسهم المشروعات الأكثر جدية و فى أكثر من إدارة داخل البنك كإدارة الائتمان وإدارة المشروعات. وعند وصول المشروع لتحقيق نتائج إيجابية يمكن للبنوك بيع حصصها فى السوق محققة عائد رأسمالى جيد ، وبهذه الطريقة تخدم البنوك البورصة والأهم هو خدمة قضية النمو الاقتصادى و التنمية .

أما الورقة الثانية فى الجلسة الثانية فكانت بعنوان: **بعض محددات القدرة التنافسية للصادرات المصرية (حالة الصادرات الكيماوية)** ، قدمتها الدكتورة نيفين حسين شمت ، حيث اشارت الى أهم ما تميزت به الصناعة المصرية من مزايا ديناميكية تتمثل فى قاعدة صناعية متكاملة ومتوازنة، ووفرة الأيدي العاملة ، والموقع الاستراتيجى المتميز لجذب الاستثمارات ، توافر سوق كبير، علاوة على إمكانية فتح أسواق جديدة وكبيرة بتوقيع اتفاقيتى الكوميسا واتفاقية الكويز والمشاركة الأوروبية المصرية، ودور الصناعة كنشاط اقتصادى قائد ورائد لغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أوضحت الورقة الاهداف والتطور القطاعى لاستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، بأن يصبح قطاع التصدير المستوعب الأساسى للتشغيل فى الاقتصاد القومى كمحاولة لتقليل معدلات البطالة، ويكون التصدير القطاع الأول الجاذب للاستثمار الأجنبى لما يقدمه من فرص للتوسع فى القطاعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية .

ويلاحظ أن الورقة قد ركزت على تحليل القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية فى مصر كإحدى الصناعات التحويلية التى تعتبر احد التحديات التى تواجه مصر فى الألفية الجديدة ، وذلك فى ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التى يشهدها العالم الآن، بهدف التعرف على المجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية . ومشاكل تصديرها الى العالم الخارجى من حدة المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة ، والدعم المستتر أو المعلن الذى تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو أسواق جديدة ، وضعف مرونة الصادرات الكيماوية المصرية لتغيرات أسعار الصرف مع جمود هياكل الإنتاج فضلاً عن تركيز المنتج المصرى على السوق الداخلية اعتماداً على الحماية الجمركية ، وغياب التنسيق الاقتصادى الفعال بين الدول العربية على الرغم من توافر ثروات وأموال وأسواق يمكن استثمارها بما يدعم الموقف التنافسى للصادرات الكيماوية للدول العربية أو لكل منها أمام بعض التكتلات الدولية

ثم طرحت الورقة اقتراح برنامج لتطوير القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية، أوضحت فيه اهمية ايلاء عناية للمتغيرات الهيكلية للميزة التنافسية ، وتطوير العناصر التكنولوجية، وزيادة الانفاق على البحث العلمى ، والعمل على زيادة الاستثمار فى هذه الصناعة، وتشجيع القطاع الخاص على ذلك ، بزيادة التخفيضات الجمركية على مستلزمات الانتاج الخاصة بالصناعات الكيماوية ، وذلك لتخفيض تكاليف المنتج النهائى، وفتح اسواق جديدة للمنتج المصرى، وزيادة التواجد فى الاسواق التى له وجود فعلى بها واقامة صناعات بترو كيماوية وسيطة تمد الصناعات الكيماوية والصناعات التحويلية الاخرى بالمنتجات الكيماوية الوسيطة. ، والعمل على تحويل المنتجات ذات المزايا التنافسية المتواضعة الى مزايا تنافسية مرتفعة عن طريق الابتكار والتجديد واستغلال الموارد المتاحة.

أما الورقة الثالثة بالجلسة الثانية فقدمها المهندس مجدى شرارة وجاءت بعنوان: **دور منظمات اصحاب العمل والجمعيات فى النهوض بالتشغيل الذاتى والمشروعات الصغيرة** حيث تناولت

الصناعات الصغيرة ودورها فى نمو الاقتصاد القومى من خلق فرص عمل كثيرة باستخدام استثمارات محدودة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة، وإمكانية استغلال أى مساحات لإقامة هذه الصناعات وبالتالى انخفاض تكلفة البنية الأساسية، وعدم الحاجة إلى وجود رأس مال كبير مع إمكانية تغيير أو تعديل النشاط حسب احتياجات السوق ،و اعتماد هذه الصناعات على الخامات المحلية.

وتعرضت الورقة للتسويق على أنه مفتاح السر لنجاح أى مشروع أو فشله ، حيث يرجع فشل بعض المشروعات الصغيرة الى عدة اسباب منها : نقص الوعى التسويقى ، وعدم توافر المهارات القادرة على التسويق ، وعدم احتياج الاسواق للمنتج ، وتذبذب الانتاج من موسم لآخر مما يؤدى لظهور مشاكل فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة اخرى ، كما أن هناك حقيقة اقتصادية مفادها أن العبرة لا تكمن فى إتقان الإنتاج وتحسينه وإنما فى حسن توزيعه وبيعه فى الأسواق والأوقات المناسبة، و ينطبق ذلك على جميع المشاريع بغض النظر عن أحجامها وأنواعها وتخصصاتها .

كما تناولت الورقة دور الجمعيات فى النهوض بالتشغيل الذاتى وخاصة الاتحاد النوعى لجمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل ونشاطه فى مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا و تعميق مبدأ المشاركة الديمقراطية فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

واشارت الورقة الى أهمية التنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدنى من خلال إطار تنظيمي يتناسب مع واقعنا المعاصر في ظل التحديات الراهنة والمنافسة الرهيبة الناتجة عن بدء تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية، والتى من خلالها سيصبح العالم سوقا كبيرا ، البقاء فيه للأقوى من حيث الجودة المرتفعة ، والسعر المنخفض والتطوير المستمر.

أما الورقة الرابعة والاخيرة فى الجلسة الثانية فكان عنوانها "**بعض الاعتبارات البيئية فى تحديد أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر**" ، قدمتها الاستاذة الدكتورة نفيسة ابو السعود ، حيث اشارت فى البداية الى متطلبات الاستثمار فى العديد من المشروعات على كافة القطاعات. وكم لهذه المشروعات من المنظورين الاقتصادى والاجتماعى من تأثيرات إيجابية ، يمكن أن تؤثر على البيئة بمكوناتها المختلفة من مياه وهواء وتربة وكائنات حية ومنشآت.

وترى الورقة انه لتنفيذ أى مشروع صناعى يتعين تقديم دراسة جدوى اقتصادية قبل البدء فى

تنفيذه، ونظرا لأنه عادة ما يصاحب الأنشطة الصناعية ارتفاع فى مستوى الملوثات المنبعثة إلى مكونات البيئة الداخلية والخارجية ، فإن الأمر يتطلب الاهتمام بالاعتبارات البيئية عند الاستثمار فى الأنشطة الصناعية، وضمان أن هذه الأنشطة آمنة بيئيا وفى الإطار الذى لا يتعارض مع متطلبات وضوابط حماية البيئة فى مصر.

ثم استعرضت الورقة قانون البيئة فى مصر رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة و صدور لائحته التنفيذية فى ١٩٩٥ ، بما تضمنه من نصوص ترتبط بتحقيق الحماية البيئية، وتحديد متطلبات الاستثمار فى الأنشطة المختلفة ومنها الأنشطة الصناعية،والخطة الوطنية للعمل البيئى ٢٠٠٢-٢٠١٧، بناء على الوضع القائم وما يقابله من تحديات وما يضعه من ضغوط ، ثم صدر فى مايو ٢٠٠٥ تقرير عن حالة البيئة فى مصر يتضمن رؤية مستقبلية وخطط مستهدفة فى جميع مجالات العمل البيئى ومنها مجال التنمية الصناعية.

كما ركزت الورقة على بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحديد أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر من منظور حماية البيئة طبقا لقانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ ،بتحقيق التوازن ما بين التوسع فى الأنشطة الصناعية والاستثمار فى هذا المجال وبالتالى التأثير الايجابي على مستويات المعيشة للأفراد ، وبين الحفاظ على نوعية البيئة ومكوناتها.

كما القت الورقة الضوء على الرؤية المستقبلية للعمل البيئى فى مصر فى وجود خطط وبرامج مستهدفة فى مجال التنمية الصناعية فى برنامج قطاع الأعمال العام وبرنامج المدن الصناعية الجديدة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى البرامج المستهدفة الخاصة بعمليات تصنيع المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة، طبقا لما جاء فى تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٤ الصادر فى مايو ٢٠٠٥.

ونوهت الورقة الى أولويات الاستثمار الصناعى فى ضوء الالتزامات الدولية، وبتوقيع مصر على العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية متعددة الأطراف. تطلب ذلك الالتزام تجاه هذه الاتفاقيات لما تضعه من مواصفات ومعايير ووسائل وأساليب للتأكد من أن السلعة المنتجة أو المستوردة أو المصدرة تتفق وتتطابق مع المواصفات والمعايير العالمية، وكذلك وجود البيانات والعلامات التى تمكن المستهلك من التأكد من أن المنتج صديق للبيئة وأنه صنع من مواد لا تهدد البيئة. وهذه المواصفات

تبدأ من الخامات الأساسية وطريقة الحصول عليها، حتى نهاية حياة المنتج ، ويقيم ذلك بعدم وجود بقايا أو مخلفات ضارة بالبيئة أو بالإنسان والحيوان .

كما أن المشروعات الصناعية التى تلتزم بهذه الاتفاقيات يمكنها تحقيق ميزة تنافسية فى السوق العالمية من خلال التزامها بالاشتراطات البيئية الدولية لتحقيق الجودة الشاملة فى المنتج المصرى، وبالتالى يمكن أن يكون لها أولوية فى الاستثمار الصناعى.

أما الجلسة الثالثة فعرضت ورقتين أولهما حول **أثر التوزيع القطاعى للاستثمار الصناعى على النمو والعمالة باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات** قدمتها الاستاذة الدكتورة سهير أبو العينين تناولت فيها موجزا للمنهجية المستخدمة فى التحليل و مقتضياتها من البيانات و مدلول نتائجها، وعرض نتائج تطبيق هذه المنهجية على الاقتصاد المصرى، والمعايير المستخدمة فى التحليل التى تتمثل فى طبيعة العلاقات الانتاجية بين القطاعات خلال عملية الانتاج، أو ما يسمى درجة التشابك القطاعى، و التى يستلزم قياسها استخدام تحليل المدخلات و المخرجات، وتتضمن أيضاً أهداف السياسة الاقتصادية فى فترة التحليل و التى تعكس تفضيلات متخذ القرار فى هذه الفترة.، وأهم الصناعات التى تتمتع بأولويات متقدمة فى تحقيق الأهداف المحددة.

وركزت الورقة على نتائج مجموعة من السيناريوهات تتضمن بدائل مختلفة لتوزيع الاستثمار بين قطاعات الصناعة، وبحيث تتحيز بنسب متفاوتة للقطاعات القائدة التى تم تحديدها ، وتم اختبار إلى أى مدى يمكن أن يؤثر التوزيع القطاعى للاستثمار الصناعى على أهداف النمو والعمالة بصفة خاصة.

وأوضحت الورقة حدود استخدام نتائج الدراسة، و المقتضيات اللازمة لزيادة كفاءة المنهجية المطبقة، و مجالات استكمال التحليل للحصول على نتائج أدق وأكثر تفصيلاً فيما يتعلق بأولويات الاستثمار الصناعى.

كما أوضحت الورقة البحثية أن التوزيع القطاعى للاستثمار بين أنشطة الصناعة يمكن أن يؤثر على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، و على الأهداف الأخرى ، مثل زيادة فرص العمالة. ونظرا للانخفاض الشديد فى نسبة الاستثمار فى الصناعة بصفة عامة، و أيضاً فى القطاعات القائدة داخل الصناعة، فإنه لكى يتحقق الأثر المطلوب على النمو يجب زيادة الاستثمار فى هذه القطاعات بشكل

جوهرى، و مع ذلك فإنه لا يغير نسبة الاستثمار فى الصناعة ككل بشكل كبير.، كما أن الفائدة تتحقق من توافر بيانات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالتقسيم القطاعى لجدول المدخلات و المخرجات، وبما يسمح بتوضيح الفروق بين الأنشطة الفرعية داخل الصناعات المختلفة، و التى قد تتفاوت فى مدى تأثيرها على المتغيرات و الأهداف محل البحث، وبما يسمح أيضاً بالتعامل مع الأنشطة الجديدة التى قد تظهر فى الاقتصاد ، و يصعب تتبع تأثيرها إذا ما ادمجت فى قطاعات أخرى.

أما الورقة الثانية فى الجلسة الثالثة فكانت بعنوان: "**أولويات للاستثمار : خطوة هامة ثم ماذا؟**" قدمها المهندس عزمى مصطفى ، حيث اشارت فى البداية الى معايير اختيار القطاعات ذات الأولوية فى الاستثمار ومنها درجة التشابك القطاعى ، وتحديد القطاعات القائدة فى الصناعة المصرية ، وأثر تغيير هيكل توزيع الاستثمار لصالح القطاعات القائدة على نمو الناتج والعمالة والواردات و الطاقة.

وتناولت الورقة وجود رؤية مستقبلية لأولويات الاستثمار والمطلب يأتى وسط اعتقاد كثيف أحادى التوجه نحو حرية السوق ويعتمد بدرجة من المبالغة على حسن اختيارات مصادر الاستثمار والتمويل .وعرضت الفرق بين الأولوية الزمنية والأولوية الأهمية، حيث إن الأولوية الزمنية تعنى ترتيبا استراتيجيا أو منطقيا ، للأهداف أو النتائج أو البرامج حسب تسلسلها الزمنى وقد يسبق في الترتيب الأمثل أهمية ما هو بالغ الأهمية بينما أولوية الأهمية تعنى ترتيب الأهداف أو النتائج أو البرامج حسب درجة الأهمية . .وهنا تأتى قضية الخيارات الاستراتيجية.

وفى اطار رؤية مستقبل الاستثمار اوضحت الورقة أن الأولويات القطاعية ما بين الصناعة والزراعة والنقل والتعليم ،غير واضحة و غير معلنة ، والأولوية الفرعية داخل الصناعة غير واضحة لذا لابد من وجود أولويات داخل القطاع ذاته وبين القطاعات ، ومحاولة صياغة استراتيجية للصناعة ونشرها ، ازالة بعض العوائق امام رؤية الاستثمار من مواجهة مشكلة البطالة من خلال التعامل مع (سوق العمل) فى جانبى العرض و الطلب، لتحقيق معدلات نمو تستهدف الوصول لمواجهة البطالة.

اما الجلسة الرابعة فقد تم فيها عرض ورقتين بحثيتين قدم الاولى منها الاستاذ الدكتور لطف الله إمام صالح حول "**دعم منظومة الملكية الفكرية كأحد عوامل الجذب الاستثمارى**" موضحا أهمية حماية الملكية الفكرية التى تمثل إحدى وسائل حماية التنمية التكنولوجية باعتبار أن تلك الحماية

تؤدى إلى المزيد من الإبداع والابتكار وتشجيع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات .

واوضحت الورقة ان مصر دولة مستوردة فى مجالات الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة كالبرمجيات ، ومصدرة بل ورائدة فى تصدير المنتجات والمصنفات الأدبية والفنية ،كما أنها تحتل المركز السادس فى العالم من حيث حجم الصادرات الثقافية ، إلا أن العائد القومى من هذه الصادرات محدود للغاية نظرا لقلة الخبرة والدراية والمعرفة لدى أصحاب الحقوق الفكرية وهذا يؤدى إلى فقدان الجزء الأكبر من هذه الحقوق فى الدول الأخرى مع ضعف القدرة على ملاحقتهم مما يسبب خسائر اقتصادية ومالية كبيرة لمصر . كما أن اهتمامها بحماية حقوق الملكية الفكرية قد تبلور من خلال ما قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بالمشاركة فى صياغة الجزء الخاص بقانون حماية الملكية الفكرية المتعلق ببرامج "الكمبيوتر" . كذلك إنشاء مركز الإبداع لمصنفات الحاسب الآلى، والمركز المصرى لحماية الملكية الفكرية فى مجال صناعة البرمجيات كوحدة أساسية داخل مركز المعلومات المذكور، حيث يتوقع عائداً اقتصادياً من خلال حماية الملكية الفكرية كأثر يترتب على قيام صناعة قوية وواعدة فى مصر ولما ستتيحه تنمية صناعة البرمجيات من فرص اقتصادية لها سواء فى مجال الصادرات أو فرص العمل أو ضبط الميزان التجارى وميزان المدفوعات والإيرادات الحكومية نتيجة لما يتم تحصيله من إيرادات عن الأنشطة الاقتصادية المتولدة فى هذا المجال إلى جانب ما يمكن أن يحققه النظام الجديد فى ظل حماية الملكية الفكرية والالتزام بها من إيجاد مناخ جاذب للاستثمارات لكبرى الشركات العالمية العاملة فى هذا المجال .

وأشارت الورقة الى تنمية البنية التشريعية لمنظومة حماية حقوق الملكية الفكرية من إصدار القانون المصرى لحماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢وعرض ملامحه الرئيسية وإلغاء كل من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، كما ألغى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف بالإضافة إلى إلغاء كل حكم يخالف أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ، كما أناط القانون للوزراء المختصين كل فى دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه ، وأعقب ذلك صدور قرار وزير الثقافة بإعتباره رئيس المجلس الأعلى للثقافة رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد الجهات المخول لها ذلك بوزارة الثقافة

أما الورقة الثانية بالجلسة الرابعة فكانت بعنوان : **السياسة الصناعية وآفاق التصنيع فى مصر**

بالتطبيق على صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وقدماها كل من الاستاذ الدكتور جودة عبد الخالق والاستاذة الدكتورة منال متولى ، أوضحا فيها مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصري منذ عقد التسعينيات مع التعرف على الوضع النسبى للصناعة المصرية مقارنة بالدول الأخرى. ثم ناقشت تطور هيكل الإنتاج في الصناعة التحويلية باستخدام أسلوب المدخلات والمخرجات مع دراسة حالة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة باعتبارها من القطاعات الأساسية فى الاقتصاد الوطني.وأشارت الورقة لبعض مشاكل هذه الصناعة ، والتى تتمثل فى اختلال هيكل التمويل ، وتحرير تجارة وتسويق القطن ، وانخفاض المستوى التكنولوجى ، تحرير التجارة والغاء نظام الحصص ، وتنامى استخدام الادوات غير الجمركية للحماية وتنامى التجارة البينية الاقليمية.

كما اشارت الورقة البحثية الى ان السياسة الصناعية على المستوى الوطنى لابد أن تركز الحكومة فيها على تسريع النمو الاقتصادي لانه يتيح فرصة أفضل لدفع جهود التصنيع في المستقبل فى ظل التغيرات العالمية ، وعلى المستوى القومى ، فإن تكوين تكتل إقليمى أمر حيوي لأنه يمكن البلاد الصغيرة الداخلة في التكتل من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وبالتالى تخفيض التكلفة المتوسطة، ويعزز القدرة التفاوضية لاعضائه فى مجال نقل التكنولوجيا والشروط الأخرى لتدفق الاستثمارات الأجنبية. وعلى المستوى الدولى ، فإن البيئة الاقتصادية "المعولمة" التى تواجهها الدول النامية ومنها مصر تحمل مخاطر كثيرة على جهود التنمية والتصنيع.

واستعرضت الورقة ملامح السياسة الصناعية المستقبلية لما لها من أهمية فى النشاط الصناعي ليس فقط بحد ذاته، وإنما أيضًا باعتباره الدعامة الأساسية لتطوير ونمو القطاعات الأخرى. وبالتالي يمثل النشاط الصناعى العنصر الديناميكى للاقتصاد القومى.

كما استعرضت الورقة استراتيجية عامة ذات محاور متعددة للنهوض بصناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة ، بداية بوضع اهداف محددة لهذه الصناعة، بتخفيض تكلفة الإنتاج من خلال التخفيف من الأعباء والرسوم والضرائب التي تتحملها الصناعة فى مراحلها المختلفة ، وكذا إعادة جدولة المديونيات واسقاط اكبر جزء ممكن من الفوائد. ، وضرورة ايجاد نوع من التنسيق بين وزارة الزراعة وقطاع الصناعة فيما يتعلق بزراعة الأصناف والرتب المختلفة من القطن المصرى مع مراعاة التوفيق بين احتياجات الشركات ومتطلبات التصدير. ، والتركيز على البعد التسويقى، ودراسة كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة.

كما اشارت الورقة البحثية الى كيفية تعظيم الاستفادة من برنامج تحديث الصناعة فى مواجهة مشاكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، بتحديث الآلات والمعدات، من خلال تقديم الموارد التمويلية على مستوى المنشأة . وتوفيرها من خلال إجراء محاولات لاقناع بنك الاستثمار الاوروبي بالمساعدة وتوفير المعلومات عن الأسواق المختلفة لتصريف المنتجات.

وفى الجلسة الخامسة تم عرض ورقتين بحثيتين فيها كانت الأولى بعنوان "**دور الاطار التنظيمى لحماية المنافسة فى تدعيم الاصلاح الاقتصادى** " قدمها الدكتور مغاورى شلبى ، حيث طرحت فى البداية عدة تساؤلات حول دور سياسات حماية المنافسة فى تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بالخصخصة، وتحرير التجارة ، والاستثمار الأجنبى، وعن آليات خلق الاحتكار وطبيعة أوضاع المنافسة فى السوق المصرى والتى تجعل هناك حاجة ملحة لإطار تنظيمى لضبط هذا السوق .

وأشارت الورقة الى الدروس المستفادة من التجارب الدولية لحماية المنافسة على المستوى الوطنى ،ففى بعض الصناعات الهامة يؤدى تكوين الاحتكارات إلى التعجيل بإصدار تشريعات لمحاربة الممارسات الاحتكارية.، كما ان فاعلية تطبيق القوانين الوطنية لحماية المنافسة تأثر فى بعض الدول بأفكار وتوجهات الحكومات، وان تطبيقها لحماية المنافسة أظهر العديد من الإيجابيات أهمها : ضبط ممارسات الشركات ، وتحسن ملموس فى جودة المنتجات، وزيادة اهتمام الصناعة بعمليات التجديد والابتكار فى طرق الإنتاج، وانخفاض معدلات التضخم .كما أظهر العديد من السلبيات أهمها: ضعف ثقافة المنافسة لدى قطاع الصناعة فى الدول النامية، وتفضيل الشركات عدم اللجوء إلى جهاز حماية المنافسة .

وعلى المستوى الإقليمى اكدت الورقة أن السعى لوضع سياسة إقليمية لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يواجه بمشكلتين ، :تحديد شكل السياسة التى يمكن تبنيها على المستوى الإقليمى، وكيفية تطبيق هذه السياسة فى الدول الأعضاء.

وعليه لكى تحافظ الدولة على المنافسة فى الاسواق كان هناك تركيز فى البداية على السياسات التى تعتمدعلى التدخل المباشر فى الاسواق لمنع تكوين الكيانات الاحتكارية او تفكيك القائم منها ، من خلال سياسة التسعير الجبرى ، أو الضرائب ، أو احلال الاحتكار الحكومى محل الاحتكار الخاص عن طريق سياسة التأميم . ولكن هذه السياسات لها العديد من السلبيات والاثار

الاقتصادية الجانبية، اضافة الى انها سياسات لم يعد من الممكن تطبيقها فى ظل الاقتصاد الحر واعمال آليات السوق فى ظل العولمة الاقتصادية ، لذلك فان القرن الحادى والعشرين بدأ يشهد اقامة علاقة من نوع جديد اكثر توازنا بين الدولة والسوق حيث اصبحت الفلسفة المأخوذة بها فلسفة " الدولة والسوق " وليست فلسفة (الدولة أو السوق).

وتساءلت الورقة عن كيفية تفعيل تطبيق القانون المصرى لحماية المنافسة ، حيث اشارت الى أنه يتم تكثيف عملية التدريب والتأهيل لكوادر جهاز حماية المنافسة فى الداخل والخارج. التركيز على دراسة الخبرات الأجنبية المماثلة، وتكوين قاعدة بيانات عن هيكل الأسواق والصناعات فى مصر، حيث يتعين على الجهاز إعداد قائمة من الخبراء الاقتصاديين المعتمدين لديه يمكن الرجوع إليهم للإدلاء بشهاداتهم وآرائهم فى القضايا التى يفحصها الجهاز.

أما الورقة الثانية فكانت بعنوان :" **فرص الاستثمار فى افريقيا وسبل استفادة مصر**" قدمتها الاستاذة الدكتورة فادية عبد السلام ، اشارت الورقة الى دور مصر فى اطار الاتحاد الافريقى ومبادرة المشاركة الجديد من اجل التنمية فى افريقيا(النيباد) NEPAD التى تم الاتفاق عليها بين خمس دول من ضمنها مصر فى يوليو ٢٠٠١ ، وتستهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعه (٧٪) لمدة ١٥ سنة وتحقيق أهداف التنمية فى الالفية الجديدة كما وضعتها الامم المتحدة.

ويلاحظ ان الورقة قد ناقشت ظروف وبيئة الاستثمار فى افريقيا والفرص التى تطرحها امام مصر حتى يمكن الاستفادة منها لتفعيل مشاركتها فى اطار مبادرة النيباد المطروحة ، وفى ضوء مسار تجمع الكوميسا ، وتعد مصر عضوا فى منطقة تجارته الحرة FTA وكذلك الافاق المستقبلية للمشروعات التى تطرحها بعض مؤسسات التمويل الدولية مثل بنك التنمية الافريقى بهدف تعزيز التكامل الاقليمى والاسراع بالتنمية فى القارة واستهداف القضاء على نسبة ٥٥٪ من الجوع والفقر حتى عام ٢٠١٥.

كما استعرضت الورقة خصائص الاسواق الافريقية والواقع الحالى للعلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية ، وفرص الاستثمار والمخاطر المحتملة فى افريقيا ، وآليات حماية وتأمين الاستثمارات المصرية فى الدول الافريقية، حيث انخفض النمو الاقتصادى من متوسط نمو ٤,٣٪ فى عام ٢٠٠١ الى ٣,٢٪ فى عام ٢٠٠٢،، ويرجع ذلك الى ضعف الاقتصاد العالمى وبطء معدلاته

عن ماهو مستهدف ، وفى عام ٢٠٠٣ ارتفع معدل النمو الاقتصادى الى ٣,٨ ٪ متأثرا بالارتفاعات فى اسعار البترول والسلع وعاكسا المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبية المباشرة الى القارة .

وتناولت الورقة مايقوم به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا منذ انشائه عام ١٩٨١ من تقديم الخبراء المصريين للدول الافريقية من مختلف التخصصات حسب احتياجاتهم، وبتأهيل وتدريب كوادر هذه الدول فى مختلف القطاعات التى تتطلبها عملية التنمية فيها ، وعلى الرغم من كبر عدد اتفاقات التعاون التى عقدها الصندوق مع الدول الافريقية والمنظمات والمعاهد ، وكذلك الكوادر التى نجح فى تدريبها إلا أن انشطته تغيب عنها الرؤية الاستراتيجية العربية المصرية المنسقة تجاه افريقيا سواء فى مجال التعاون الفنى آو تمويل مشروعات التنمية فى الدول الافريقية.

وعن فرص الاستثمار ذكرت الورقة دخول افريقيا مرحلة تحول جديدة شاملة العلاقة مع الاستثمارات الاجنبية فتبلورت ملامحها مع الدخول فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص وآليات السوق فى ظل التحرير الاقتصادى وذلك منذ منتصف الثمانينات ، وقد انعكس ذلك فى تحسين الاطار التشريعى والتنظيمى الحاكم للاستثمار الى حد كبير ، وذلك عن طريق تبسيط اجراءات الاستثمار ، وتقديم حوافز وتحسين ظروف ومناخ الاستثمار امام المستثمرين الاجانب ، وضمان تحويل الارباح والعوائد ، وحظر التأميم والمصادرة، وازالة قيود الدخول ، والغاء اسقف الملكية ، والاقتصار على وضع قيود محددة على قطاعات للموارد الطبيعية مثل البترول والتعدين .

وعن مخاطر وتكاليف الاستثمار فى افريقيا ذكرت الورقة ان هناك عددا من المعوقات ترتبط تأثيراتها بايرادات وتكاليف كل نشاط منها على سبيل المثال وليس الحصر حجم السوق ، وتكاليف النقل ، الفساد والرشوة ، العمالة ، تكلفة الادارة من تكاليف الاتصالات ، نقص المعلومات ، تكاليف الاعاشة ، تكلفة الحصول على تصاريح العمل والبيروقراطية ونقص خبرة التعامل مع الاستثمار الاجنبى ، ضعف انشطة السفارات واللجان العليا ، التمييز ضد الاجانب.

وعن آليات الحماية وتأمين الاستثمارات المصرية فى الدول الافريقية اوضحت الورقة ان هناك فرصاً واعدة للتعاون والاستثمارات مع الدول الافريقية فى العديد من المجالات كما تسعى مصر

لتنفيذ شبكات الربط الكهربائى فى افريقيا بالتعاون الفنى مع دول جنوب افريقيا لتبادل الخبرات الفنية فى مجالات اقامة وتشغيل وصيانة محطات التوليد وشبكات النقل والتوزيع.

كما تستطيع الحكومة المصرية حفز الاستثمار الخاص للوصول الى تمويل واقامة العديد من المشروعات داخل الدول الافريقية شريطة ان يتوافر دليل للمستثمر الافريقى يحدد المجالات الواعدة وذلك بتنسيق اللوائح والاجراءات بما يضمن تدفق الاستثمارات وذلك من خلال لجان ثنائية مشتركة بين مصر والدول المعنية ، وكذا ضمان حقوق المستثمرين من قبل الحكومات الافريقية نفسها ، وانشاء هيئة ضمان الاستثمار الافريقية وتحديد مساهمات الحكومات الافريقية وفقا لاحجامها الاقتصادية واقامة مجالس مشتركة لرجال الاعمال لدعم دور القطاع الخاص فى تنشيط الاستثمارات.

وتساءلت الورقة عن امكانية انشاء شركة للتجارة والاستثمار فى افريقيا وطرح اسهمها للاكتتاب من خلال بورصة الأوراق المالية وعلى أن تساهم الحكومة بنسبة ٥١٪ من رأسمالها وتطرح نسبة ٤٩٪ كأسهم لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الحكومية ويستهدف نشاطها تقديم قروض لتمويل الصفقات التجارية بين مصر والدول الافريقية أو المشاركة فى اقامة مشروعات مشتركة داخل افريقيا شريطة تقديم دراسات جدوى سليمة للمشروعات ، واقترحت الا يقل رأس مال الشركة فى البداية عن نحو ٢٠٠ مليون دولار.

واختتم المؤتمر اعماله بعرض ورقتين بحثيتين أولهما بعنوان :" **مبادرة العمل الاهلى فى دعم ورعاية الشباب المتميز بهدف تشجيع الصناعات المغذية ، وزيادة فرص تشغيل الشباب فى مجال الصناعات الصغيرة**" ، قدمها الاستاذ محمود سامى حيث اشار الى دور ومهام العمل الاهلى للمشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية وذلك من خلال تشجيع الشباب للمشاركة فى نشاط المنشآت الصغيرة بهدف زيادة نسبة التصنيع المحلى والاحلال لما يتم استيراده مع زيادة فرص العماله والتشغيل للشباب ذوى المهارات المتميزة.

واشارت الورقة الى التسهيلات والحوافز التى تقدمها الجمعيات الاهلية للشباب لتشجيع الصناعات المغذية ، وكذا آلية التنفيذ المقترحة التي تساهم فى تطبيق المنظومة القومية لمبادرة العمل الأهلى فى دعم هذه الصناعات ورعاية الكوادر البشرية المتميزة.، كما اشارت الورقة الى بعض المشاكل و الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتحول دون مشاركتها الايجابية فى مجالات

التنمية الصناعية والمجتمعية، منها عدم مقدرة الكوادر البشرية المتميزة فى البحث و الترخيص لمنشآت خاصة لمزاولة أنشطتهم الابتكارية، و عدم القدرة على توفير التمويل ، وعدم التفرقة بين الأنشطة الصناعية عالية القيمة والبسيطة .

اما الورقة الثانية فكانت بعنوان **"بالغاز الطبيعي يمكن أن تصبح مصر نمراً صناعياً صاعداً"** قدمها الجيولوجى محمد حلمى عبد الرازق، اشار فيها الى أن الطاقة من الأزل الى الأبد هى الحياة، وطاقة الغاز الطبيعى هى مؤخرة طاقات الوقود الحفرى وأنظفها، حيث يتعين أن تكون هذه الطاقة هى درجة السلم الأولى للصعود لطاقتى الرياح والشمس على نطاق واسع

كما استعرضت الورقة أزمة البترول التى بدأت، بعد أن اشتعلت أسعار النفط فى عامنا هذا ٢٠٠٥ ولا ينتظر هبوطها على الإطلاق، لذا لابد من البحث عن مصادر للطاقة ، وعن الطاقة الجيوحرارية فهى غزيرة فى الفوالق النشيطة بالزلازل مثل وسط البحر الأحمر وذراع العقبة والبحر الميت، وحمام فرعون ذى المياه الساخنة ، كما يؤكد أيضاً أن خليج السويس يتمتع بمناطق حرارية ساخنة.

وعن الوصل النهري بين مصر والسودان لاحظت الورقة ان أهم مميزات المشروع نقل الأسمنت المصري ومواد البناء إلى وادى حلفا بأسعار مناسبة جداً. ونقل رؤوس المواشى حية من السودان ومن غرب إثيوبيا إلى مصر ، كما يشجع التعمير فى كل من الصحراء الغربية والشرقية ، ويخدم مشروع التعاون الزراعى السودانى المصرى الليبى بشمال السودان .

وفى نهاية المؤتمر صدرت مجموعة من التوصيات الهامة فى مجال الاستثمار الصناعى فى مصر وأمكن تقسيمها الى أربعة محاور:

١- توصيات متعلقة بتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة.

كان من أهم هذه التوصيات :

(أ) ضرورة التعاون والتنسيق الكاملين بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ذات العلاقة بالقطاع الصناعى .

(ب) إعداد وتطوير قواعد بيانات تفصيلية عن كل جوانب الاقتصاد الكلى لتوفير البيانات والمعلومات لكل المستثمرين الوطنيين والاجانب، لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

(جـ) اجـراء مـزيد من التطوير للمطارات المصـرية وشـبكات الطرق والموانى ، وتطوير النظام الجمركى وعدم المغالاه فى رسوم التسجيل والاشهار .

(د) تشجيع اقامة المزيد من المناطق الصناعية فى المحافظات تحقيقا لأهداف التنمية الاقليمية ولايجاد مناطق جذب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(هـ) تفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال فى تنظيم وتنمية سوق رأس المال بالسعى الى خلق شركات قوية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للشركات الراغبة فيه خاصة فى انشطة ضمان تعظيم الاكتتاب لرأس المال المخاطر والاستثمار المباشر.

(و) ضرورة وضع أجندة يوضح فيها مايجب خصخصته من المشروعات العامة ومالا يجب فى ضوء تصور استراتيجى لكافة القطاعات وتحديد التملك والاستحواذ للمصريين والاجانب.

٢- توصيات خاصة بدعم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية فى الاسواق الدولية.

(أ) توفير المعلومات المختلفة عن الاسواق الخارجية المستهدفة وتزويد المستثمر بها وتعريفه بكيفية التعامل مع هذه الاسواق.، تطوير ادوات التمويل المتاحة للصادرات ، تجميع المشروعات التصديرية ضمانا لكفاءة تنفيذ مراحل العملية الانتاجية الموجهة للتصدير وفقا للشروط التى تتطلبها الاسواق الدولية.

(ب) تشجيع ودعم التوجه الى الاسواق الافريقية وتعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية ، اصدار قانون خاص "حوافز الاستثمار المصرى داخل افريقيا"يستهدف منح مزايا للمستثمر الوطنى لطرق مجالات جديدة للاستثمار فى الدول المحورية للاستفادة من توافر المواد الخام الرخيصة والاتساع النسبى للسوق الافريقية لاقامة صناعات تجميعيه ، اقامة عدد من الفنادق العائمة .

(جـ) انشاء شركة للتجارة والاستثمار فى افريقيا وطرح اسهمها للاكتتاب من خلال بورصة الاوراق المالية وعلى ان تساهم الحكومة بنسبة ٥١٪ من رأسمالها وتطرح نسبة ٤٩٪ كأسهم لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الحكومية ، ويستهدف نشاط الشركة تقديم قروض لتمويل الصفقات التجارية بين مصر والدول الافريقية.

٣- توصيات خاصة بتحديث الصناعة

(أ) ضرورة توافر رؤية قومية لمتطلبات تحديث الصناعة فى المستقبل والتركيز على سد الفجوة

التكنولوجية من خلال دعم وتحديث المراكز التكنولوجية فى القطاعات الصناعية المختلفة.

(ب) تمويل عملية تحديث خطوط الانتاج وشراء المعدات اللازمة لتحديث بعض الوحدات الصناعية، ضرورة استمرار دور برنامج تحديث الصناعة فى مجال توفير المعلومات اللازمة عن الاسواق الحالية أو المحتملة للمنتجات الصناعية.

(جـ) العمل على استهداف تجمع المنسوجات وليس قطاع المنسوجات ، بمعنى ان تعطى الدولة نفس الاهتمام الذى تعطيه الى المنشآت العاملة فى قطاع المنسوجات الى تلك التى تعمل فى القطاع الكيماويات المرتبطة بالصباغة والتى تعمل فى قطاع السلع الهندسية مع ايلاء الاهتمام المماثل للسياسات الخاصة بتسعير القطن المصرى والاجراءات التى تقوم بها وزارة الزراعة فى تنظيم عملية استيراد واستخدام الاقطان المستوردة.

٤- توصيات متعلقة بأولويات الاستثمار الصناعى.

(أ) أهمية تحديد أولويات الاستثمار الصناعى فى اطار التفاعل مع الاقتصاد القومى ككل ، ضرورة استخدام ادوات التحليل الكمى بأنواعها المختلفة بشكل متكامل، وفقا لمعايير درجة التشابك القطاعى وأهداف زيادة العمالة وتحسين كفاءة الاستثمار وترشيد استخدام الواردات والطاقة.

(ب) اعطاء أولوية للاستثمار فى المشروعات الصناعية الصديقة للبيئة، والتى تتوافق مواقعها مع المخططات العمرانية والصناعية للدولة، التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية لمصر مع مراعاة واقعها وشمولها لكافة الانشطة الاستثمارية لمعرفة حجم الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع الاخذ فى الاعتبار السوق العالمية على ان يتم الترويج داخليا وخارجيا.

(جـ) استكمال تحليل اولويات الاستثمار الصناعى بدراسات اكثر تفصيلا للصناعات التقليدية وفرص تطوير قدراتها التنافسية وزيادة نصيبها فى الاسواق العالمية.

(د) دراسة توقعات الطلب المحلى والخارجى لأنها الحافز الاساسى للاستثمار خاصة فى ظل اقتصاد السوق ، حيث تمثل الواردات الصناعية نسبة من الواردات الكلية وهى تشكل طلبا قائما فى السوق المحلى يفتح آفاقا للتوسع فى الاستثمار والانتاج فى كثير من المجالات.